

Distr.
LIMITED

E/1996/L.48
25 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٩٦
البند ٤ (ب) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: تنسيق الأنشطة على نطاق المنظومة: تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريطون وودز في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعد كافة، بما فيها الصعيد الميداني

مشروع قرار مقدم من نائب الرئيس، السيد كاريل كوفاندا (الجمهورية التشيكية) بناء على المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرارين L.22/E/1996 و L.20

تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي
ومؤسسات بريطون وودز

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة رقم ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وقرارها ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما،

وإذ يدرك أهمية تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريطون وودز على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الأمانات والصعيد القطري،

وإذ يدرك أيضاً أهمية المبادرات المشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في تنسيق الجهود المبذولة من أجل تنفيذ ومتابعة الالتزامات الصادرة عن المؤتمرات واجتماعات القمة الدولية الرئيسية للأمم المتحدة،

وإذ يعيد تأكيد أن الحكومة المتلقية ينبغي أن تقوم بدور رئيسي في التنسيق العام للتعاون على الصعيد القطري،

وإذ يساوره القلق إزاء الأثر الخطير الذي يحتمل أن يصيب التنمية من جراء تناقص الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يساوره القلق أيضاً إزاء نقص الوفاء بالالتزامات المعقدة للتجديد العاشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية، وإذ يأمل في أن تتاح الموارد الكافية للتجديد الحادي عشر لموارد المؤسسة،

وإذ يأخذ في اعتباره المداولات الجارية حالياً بشأن خطة التنمية تعالج فيها المسائل المتعلقة بتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز،

وإذ يشير إلى الفصلين التاسع والعالشر من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الأحكام المحددة لصلاحيات ومهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع التوصيات وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الداخلية في نطاق اختصاصه،

وإذ يعيد تأكيد أهمية تعزيز التعاون والاتصال والتآزر بين المجلس وهيئاته الفرعية ذات الصلة، من ناحية، ومؤسسات بريتون وودز، من ناحية أخرى، بغية الوصول بالبرامج والأنشطة الإنمائية لكل منها إلى أقصى قدر ممكن من الفعالية،

وإذ يلاحظ ضرورة تحسين الاجتماعات الرفيعة المستوى التي يعقدها المجلس مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية عن طريق تحسين الإعداد للحوار الرفيع المستوى وزيادة درجة تركيزه، ومن ثم تعزيز ذلك التعاون والاتصال والتآزر وتحسين نوعية عملية تبادل الآراء ونتائجها وقيمتها،

- ١ - يحيط علما بالمذكرة التي أعدتها الأمانة العامة بشأن تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعد كافة، بما فيها الصعيد الميداني^(١)؛
- ٢ - يرى أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز يحتاج إلى اتباع نهج متكامل، يشمل توثيق الحوار المتصل بالسياسات على الصعيد الحكومي الدولي بشأن المجالات ذات الصلة من المسائل المتعلقة بسياسات التنمية الدولية، مع مراعاة مجالات اختصاص كل منها؛
- ٣ - يتطلع إلى التقرير الذي ستتشارك في إعداده الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وإلى التوصيات المرفقة به، وفقاً للفقرة ٨٦ من المرفق الأول من قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، بشأن إجراء استعراض استطلاعي مبكر لتقييم الآليات والبرامج والعلاقات على صعيد الميدان والمقر وعلى الصعيد الحكومي الدولي، بغية تحديد المجالات التي يمكن فيها تحسين الاتصال والتعاون والتنسيق؛
- ٤ - يوصي بتحديد موعد لعقد اجتماع رفيع المستوى بحيث يكون قريباً من موعد الاجتماعات نصف السنوية لمؤسسات بريتون وودز، بغية الاستفادة، قدر الامتناع، من مشاركة الوزراء ومن مشاركة رؤساء المؤسسات المالية والتجارية وغيرها من المنظمات ذات الصلة، وفقاً لما طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٨٨ من المرفق الأول لقرارها ٢٢٧/٥٠؛
- ٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يتشاور مع رؤساء المؤسسات المالية في أوائل عام ١٩٩٧ من أجل استطلاع إمكانات والطرائق العملية لتقرير موعد هذا الاجتماع في دورة من دورات المجلس تعقد في أوائل عام ١٩٩٧، مع ضرورة أن يناقش المجلس شكل وتوقيت الاجتماع الأول من هذه الاجتماعات وجدول الأعمال المحتمل له؛
- ٦ - يقرر استكشاف طرائق محددة لتعزيز تبادل المعلومات بشأن مسائل التنمية بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛
- ٧ - يقرر أن تحيل الأمانة العامة إلى المؤسسات المالية والتجارية، قبل الحوار السنوي الرفيع المستوى بين المجلس والمؤسسات المالية والتجارية الدولية ولتوظير وقت كاف للتحضير، تقريراً بشأن القضايا ذات الصلة التي ستناقش في الدورة مع التركيز بشكل أساسي على الموضوع المتفق عليه: على أن يكون إعداد التقرير معتمداً، جزئياً، على تقديم القضايا والمسائل التي يمكن دعوة الدول الأعضاء إلى اقتراحها على الأمانة العامة والتي ستؤخذ حينئذ في الاعتبار لدى إعداد التقرير الذي ستقدمه الأمانة العامة إلى المؤسسات؛

٨ - يوصي، من أجل التركيز بشكل أفضل على الحوار المتعلق بالسياسات، باستطلاع إمكانية إعداد تقارير مشتركة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤسسات بريطون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛

٩ - يدعو المؤسسات المالية والتجارية المشاركة في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس في عام ١٩٩٧ إلى تقديم التقارير والدراسات ذات الصلة بشأن الموضوعات المختارة في إطار ولايات مجالات وخبرات كل منها وبشأن التطورات الهامة في الاقتصاد العالمي وفي التعاون الاقتصادي الدولي؛

١٠ - يدعو مؤسسات بريطون وودز إلى تعزيز تعاونها مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن القضايا الداخلة في نطاق اختصاص كل منها، مثل الدين الخارجي متعدد الأطراف، والتحديات التي تواجه التكامل المالي العالمي والفرص المتاحة له، والتمويل لأغراض التنمية؛

١١ - يقرر أيضاً تشجيع إقامة علاقات عمل تعاونية بين الوحدات ذات الصلة في مؤسسات بريطون وودز والجانب الإقليمية، وذلك في أمور من بينها تحسين الترتيبات الازمة لجمع البيانات وتبادل المعلومات؛

١٢ - يقرر أن تنفيذ الاتفاقيات القائمة تنفيذاً تاماً وتقوية الآليات القائمة واستطلاع طرق وآليات جديدة للتعاون بين مؤسسات بريطون وودز والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة هي أمور ينبغي تشجيعها وتنفيذها داخل الإطار المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال أمور منها المشاركة في الاجتماعات ذات الصلة، وجمع المعلومات وتبادلها، وإجراء البحوث، وتحليل السياسات، والاطلاع بالأنشطة التنفيذية؛

١٣ - يشدد على أنه ينبغي أن تؤدي الحكومة المتلقية دوراً رئيسياً في التنسيق الشامل للتآزر بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريطون وودز على الصعيد القطري وعلى أنه من الضروري أن يكون هذا التآزر مستنداً إلى الأنشطة الموجهة لصالح البلدان؛

١٤ - يشدد أيضاً على أنه ينبغي أن يكون من بين الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة سمتها العالمية والطوعية وأن تأخذ صفة المنحة، والحياد وتعدد الأطراف، فضلاً عن قدرتها على الوفاء باحتياجات البلدان النامية بمرونة؛ وأن يكون تنفيذ الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة لصالح البلدان النامية وبناءً على طلب تلك البلدان ووفقاً لسياساتها وأولوياتها الموضوعة لأغراض التنمية؛ وأن يأخذ جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الاعتبار الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛

١٥ - يرى أنه من الضروري بذل الجهود من أجل أن يتم، بالتشاور مع الحكومات وبموافقتها، إحداث التكامل بين مذكرات الاستراتيجيات القطرية، أينما وجدت، وأوراق إطار السياسات التي تعدّها مؤسسات بريتون وودز واستراتيجيات المساعدة القطرية التي يعدها البنك الدولي؛

١٦ - يؤكد أنه ينبغي أن يعمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز، حسب الاقتضاء على توسيع نطاق تآزرهما في تمويل البرامج والمشروعات الميدانية بالمشاركة فيما بينهما، وأن يواصلاً استطلاع الوسائل المبتكرة لتوحيد مواردهما وزيادتها إلى الحد الأقصى، بتوجيه شامل من الحكومات الوطنية، دعماً لأنشطة الإنمائية على الصعيد القطري؛

١٧ - يدعو جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز إلى تحسين التعاون بينهما عند التحضير لاجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية ومناقشتها ومتابعتها وذلك لتشجيع المناقشات المتعلقة بالسياسات حسب الاقتضاء؛

١٨ - يشدد على أنه يتعيّن على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز مراعاة تبادل الخبرات والدروس المستفادة والعمل، في سياق عملهما، على تشجيع تبادل الموظفين وتبادل المعلومات، لا سيما تبادل منهجيات التقييم ونتائجها.

- - - - -